

المحور الثالث:الأداء المالي للمؤسسة: التوازن المالي. الهيكل المالي ...أولاً: تعرف الأداء المالي:

يمكن تعريف الأداء المالي على أنه: مستوى تحقيق النتائج مقارنة مع المجهودات المبذولة و الموارد المستهلكة ويعتمد هذا الأخير على مفاهيم الفعالية والكفاءة.

الفعالية : مرتبطة بالنتائج المتوقعة وتعني قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج انطلاقاً من الأهداف المسطرة.

الكفاءة : تركز على الوسائل والموارد المستخدمة فالكفاءة تعني تحقيق الأهداف بأقل موارد.

ثانياً: أهداف تقييم الأداء المالي:

يكمن تحديد أهداف تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في النقاط التالية:

التعرف على الوضع المالي القائم: أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة؛

تقييم الأداء من زوايا متعددة: يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين؛

تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التوازن في التسيير: يسمح الأداء المالي بتفادي الفوارق الناتجة مستقبلاً من سوء التوازن في التسيير عموماً التي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة. فالتقييم الأدائي يهدف أساساً إلى التحكم في الحدث قبل وقوعه.

الكشف عن مواطن الخلل والضعف: الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها؛

تشخيص المجالات التي تحتاج إلى تصحيح: تشخيص المجالات التي تكون في حاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.

تحفيز العاملين والإدارة: أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها؛

المساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية: أداة تحفيز اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة . فهي تعمل على تحفيز مستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم، التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

ثالثاً: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي:

مصادر معلومات هي أساس عملية التقييم. فعملية جمع المعلومات هي نقطة الانطلاق. ويشترط أن تكون المعلومات ذات جودة وفي الوقت المناسب لضمان دقة وفعالية التقييم المالي.

1. المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

1. **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة. وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور. تساعد هذه المعلومات على تفسير النتائج والوقوف على حقيقتها.

2. **المعلومات القطاعية:** في هذا النوع من المعلومات عموماً، تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الإنترنت، إلخ. لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائباً في معظم الدول النامية كالجائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية يعد عملية صعبة جداً.

2. المصادر الداخلية:

أ- **الميزانية:** هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة. وهي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر الخصوم التي تمتلكها المؤسسة، بحيث تحافظ على تساوي الطرفين.

ب- **جدول حسابات النتائج:** يعرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بأنه ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو السحب. ويظهر بشكل واضح النتيجة الصافية للسنة المالية، سواء كانت ربحاً أو خسارة.

ت- **جدول تدفقات الخزينة:** يعتبر جدول تدفقات الخزينة بمثابة لوحة قيادة أمام الإدارة المالية. يتخذ على ضوءه القرارات الهامة والاستراتيجية مثل تغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.

ث- **الملاحق:** وهي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لما هو موجود في الميزانية وجدول حسابات النتائج. يشترط في الملاحق تقديم توضيحات عن العناصر الضرورية، وذلك احتراماً لمبدأ الصورة الوافية.

رابعاً: خطوات تقييم الأداء المالي:

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
2. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
3. دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
4. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

خامساً: مؤشرات تقييم الأداء المالي

مؤشرات تقييم الأداء المالي هي مؤشرات كمية تسهل عملية الحساب، وفي مجملها مؤشرات مالية أو نقدية، ويعود ذلك إلى طبيعة المعلومات المعتمدة في تقييم الأداء المالي. بالإضافة إلى كون المؤشرات المالية تأتي في صيغ نسبية.

1. التوازن المالي:

يمكن التعبير عن التوازن المالي في المؤسسة في لحظة معينة بأنه التناسق بين إيرادات ومصاريف تلك الفترة أو بمعنى آخر التناسق بين مصادر الأموال واستخداماتها، أي التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستخداماتها من جهة ثانية.

هناك نوعان من الميزانيات المرتبطة بالتوازن المالي:

- **الميزانية المالية (سيولة - استحقاق):** ترتب الأصول حسب سيولتها، والخصوم حسب تاريخ استحقاقها. يساعد هذا النوع من الميزانية على معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ويسهم في تقليل مخاطر عدم الملاءة المالية (أي عدم القدرة على سداد الديون في الوقت المحدد).
- **الميزانية الوظيفية:** تركز على توزيع الموارد والاستخدامات حسب دورها في الدورات الاقتصادية المختلفة للمؤسسة، مثل دورة الاستثمار، التمويل، والاستغلال.

قاعدة التوازن المالي الأدنى: تتضمن هذه القاعدة ضرورة العمل على تحقيق التعادل بين المدة المحددة للاستفادة من الأموال و بين مدة الاستثمار ، واستنادا إلى هذه القاعدة فإنه ينبغي على المؤسسة أن تمول استخداماتها الثابتة بموارد دائمة، أما الأصول المتداولة و التي تختلف بطبيعتها عن الاستخدامات الثابتة من حيث إمكانية تحويلها إلى سيولة، فيجب تمويلها بموارد مالية قصيرة الأجل نظرا لأن المؤسسة تكون قادرة على الوفاء بالتزامات التمويل قصير الأجل و شروطه، معنى هذا أنه يجب على المؤسسة استثمار الأموال بشكل تتمكن فيه هذه الأموال من تسديد أعبائها من الإيرادات التي تحققها هي بنفسها.

قاعدة تأمين الاحتياط: يعاب على قاعدة التوازن المالي الأدنى أنها أهملت بعض المخاطر على مستوى عناصر الأصول والخصوم المتداولة والتي يمكن أن تواجهها المؤسسة خلال دورة الإستغلال، هذه المخاطر التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إمكانية تباطؤ دوران الأصول المتداولة كإنخفاض مؤقت في المبيعات أو تأخر معين في تسديد الزبائن.
- المخاطر المرتبطة بانخفاض قيمة بعض الأصول المتداولة، فقد يتبين مثال أن جزءا من المخزون قد أصابه التلف أو أن عددا من العملاء لا يستطيعون تسديد ديونهم بسبب المشاكل المالية التي يعانون منها.
- نظرا لوجود مثل هذه المخاطر فإن المؤسسة قد تجد نفسها في وضعية مالية صعبة تجاه دائئيتها إذا ما طبقت قاعدة التوازن المالي الأدنى، وحتى تتفادى هذه الوضعية فانه يستوجب عليها تحقيق فائض أو هامش من الأموال الدائمة، ويتحقق هذا الهامش من خلال تحقيق زيادة في الموارد الدائمة عن قيمة الاستخدامات الثابتة، وتسمى هذه الزيادة بصافي رأس المال العامل أو رأس المال العامل الدائم.

قاعدة الموازنة بين الأموال الخاصة والديون: تنص هذه القاعدة على ضرورة إحداث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة بين الأموال الخاصة و الديون، معنى ذلك انه عندما تريد المؤسسة طلب قرض لتمويل احتياجاتها، فانه ينبغي أن تكون قيمة القرض مساوية أو أقل من قيمة الأموال الخاصة، مما يضمن استقلالية المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى لكون الأموال الخاصة بمثابة الضمان الوحيد للدائنين، كذلك يجب أن تكون مدة الاستفادة من الدين مساوية لمدة الاستثمار.

مؤشرات التوازن المالي:

- رأس المال العامل.
- الاحتياجات من رأس المال العامل.
- الخزينة الصافية.

2. تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية:

- نسب السيولة.
- نسب المديونية.
- نسب النشاط.
- نسب الربحية.